

سلامة عن مشاركة المصارف في إصدار سندات بفائدة 1%: نبحت الآلية لتحقيق الوفر مع "المال" والمصارف حرة بقرارها

إذا كان وزير المال علي حسن خليل قد أعلن مراراً عن نية الحكومة إطلاق سندات خزينة بقيمة 11 ألف مليار وبفائدة 1%، في مسعى من الوزارة إلى توفير ألف مليار ليرة (بحدود 660 مليون دولار) من خدمة الدين العام، إلا أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لم يعط بعد الضوء الأخضر لهذا الإصدار. وقال أكثر من مرة أنه لن يضغط على المصارف للمشاركة في هذا التدبير، وإن كان قد أكد في المقابل أن مصرف لبنان يدعم المساعي الحكومية لخفض تكلفة خدمة الدين في الموازنة، لكن لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن كيفية تحقيق هذا التدبير... "نحن على تواصل مع وزارة المال لنبحث في الآلية التي ستؤدي إلى الوفر المستهدف في الموازنة والذي يقارب الـ 700 مليون دولار، والذي سنعمل على تأمينه مع وزارة المال للمحافظة على الثقة والإستقرار." وفيما التركيز حالياً على عملية اشراك المصارف في المساهمة بالتخفيف من عجز الموازنة وتحديدًا في سندات الخزينة بقيمة 11 ألف مليار ليرة، أكد الحاكم أنه لن يتم الضغط على المصارف للمشاركة ولديها مطلق الحرية في عدم المشاركة خصوصاً ان المصارف تحملت ما فيه الكفاية وتحديدًا حيال الضرائب التي فرضت عليها والتي قد تكلفها الكثير من الاموال. فالمصارف وفق ما قال "لديها اوضاعها الخاصة ومحكومة بنتائجها المالية وامكاناتها، والدين العام كما هو معروف اصبح معظمه بمصرف لبنان، وتالياً فإن اي عملية يمكن أن تخلق وفرأ على المالية ستكون عملية مدروسة بين مصرف لبنان ووزارة المال، علماً أن مصرف لبنان لن يتخذ قرارات يمكن أن تهدد النقد والقطاع المصرفي." ومع حسم الحاكم عدم مشاركة المصارف في الإصدار غير المحسوم، وفي ظل عدم وجود سيولة في الاسواق، ثمة من يؤكد أن المركزي قد يلجأ الى طبع نقد جديد بما يؤدي الى تضخم في البلاد. ولكن سلامة أكد لـ "النهار" أن "السيولة التي نضخها في السوق تخضع لمعايير محددة. يهمننا ان يكون هناك نمو في السيولة، ولكن على أن لا يتعدى النسب التي نحددها وعلى نحو أن لا يشكل التطور في النمو خطراً على النقد. عموماً لا نترك النمو يتعدى الـ 12 الى 20% بالكتلة النقدية الموجودة في السوق."

سندات الأوروبوند

في الأيام القليلة الماضية، ضجت الاسواق بأخبار انخفاض اسعار سندات الأوروبوند اللبنانية التي تواجه ضغوطاً كبيرة على وقع التأخير في إقرار الموازنة وتصاعد وتيرة التشنجات في المنطقة. إذ وفقاً لمؤشر "بلومبرغ باركليز"، بلغت فوارق العائدات على السندات اللبنانية فوق سندات الخزينة الأميركية، أي معدل العائدات الإضافية الذي يطالب به المستثمرون للاستثمار في سندات الدين اللبناني، أعلى مستوياتها منذ عشر سنوات مع 946 نقطة أساس هذا الأسبوع. وهو من أعلى الهوامش (بعد زامبيا والأرجنتين فقط) بين الأسواق الناشئة التي لم تتخلف عن سداد ديونها. إلا أن حاكم مصرف لبنان استغرب الحديث عن هبوط اسعار سندات الأوروبوند، فيما الواقع مغاير، بدليل أن الاسعار ارتفعت ولم تتخف. ووصل المرادود على السندات الى 11.5% و12%، ووصل حالياً الى 10 و10.5%

نظرة المؤسسات الدولية

فيما تنشط المؤسسات المالية الدولية نحو لبنان بغية اعداد تقاريرها السنوية ومتابعة ما وعدت به الحكومة من اصلاحات، تترقب الاسواق نظرة وكالات التصنيف العالمية حيال الاوضاع في لبنان، خصوصاً كالتالي تتعلق بالتصنيف الائتماني كـ"ستاندرد آند بورز" و"فيتش" التي كانت نظرتها أخيراً سلبية على ما ستؤول إليه موازنة سنة 2019 وإحتمال أن يكون العجز فيها أعلى من 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وتالياً يتوقع أن تعتمد إلى خفض تصنيف لبنان الائتماني عند أول إجتماع لها. إلا أن حاكم مصرف لبنان اعتبر ان لبنان أصبح معتاداً على هذه النظرة، من دون أن ينكر أنها "مبنية على واقع موجود في لبنان، وهو ارتفاع العجز والميزانية العامة الى مستويات يمكن أن تخلق شكوك بإمكان استمرار تمويل هذا العجز، حيث وصل في عام 2018 الى 11.5% من الناتج المحلي ولكن الاسواق تتطلع الى المستقبل." هذا المستقبل يبدو مطمئناً في نظر الحاكم، مستنداً بذلك الى "الجهود التي تقوم بها الحكومة لضبط العجز وتخفيض نسبته مقارنة بالناتج المحلي. إذ مهما كانت نسبة التخفيض فهو يعتبر إشارة ايجابية ستأخذها الجهات الخارجية في الاعتبار. في المقابل "علينا بعد اقرار الموازنة القيام بالتواصل مع الجهات الخارجية لشرح هذه التطورات الايجابية."

ووضع الحاكم زيارة وفد صندوق النقد في اطار اعداد تقريره السنوي. ولكنه لم يخف أن "رأي الصندوق متحفز دائماً... واحترم رأيه. أما بالنسبة الى مؤسسات التصنيف فإن القرار يعود اليها بالتقييم". عموماً، لا يرى الحاكم أنه من المنطق خفض التصنيف استناداً الى الملاءة التي يتمتع بها لبنان، وتسديده الفوائد المتوجبة وخصوصاً بالعملة الاجنبية، مؤكداً أنه لا ضرورة للقيام بإصدارات جديدة وخصوصاً بالدولار، إلا عندما تصبح الصورة المستقبلية واضحة. "أما بالنسبة الى توقعات مصرف لبنان لمعدل النمو، أكد سلامة أن النمو صفر في المئة منذ بداية السنة، ولكنه عبر عن اعتقاده أن الأفاق قد تتحسن بدءاً من النصف الثاني من السنة بسبب تحسن الاستهلاك بفضل موسم سياحي جيد. ولفت الى أن مصرف لبنان ضخم في السوق رزماً تحفيزية، ونحن في الوقت الحاضر في حالة تخفيف الرافعة المالية التي تسببت بارتفاع الفوائد وتراجع السيولة في السوق. وعمّا إذا كان ذلك كافياً لتلبية حاجات لبنان المالية، قال سلامة إنه إذا لم يكن ذلك كافياً، فإن البنك المركزي سيعوّض النقص.

مؤتمر يوروموني في بيروت

مع انطلاق ثورة جديدة في عالم صناعة الخدمات المالية، انعقد مؤتمر يوروموني لبنان في فندق فورسيزون" في بيروت، تحت عنوان "استكشاف المستقبل المالي"، لاستطلاع فرص لبنان في الاستفادة من التغييرات الأساسية التي تجتاح هذه الصناعة. واستضاف المؤتمر صناع قرار، ومبتكرين، ومحترفين، وتقنيين للنظر في كيفية الانتقال نحو عالم الخدمات المالية الجديد وكيفية التحول الرقمي في القطاع المالي. والى مداخلة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، عقدت جلسات شارك فيها متحدثون من فرنسا واسكتلندا والإمارات والمملكة المتحدة والسعودية.